

التضخم

1- تعريف التضخم:

هو حركة متصاعدة للأسعار تتميز بالاستمرار الذاتي وهي ناتجة عن فائض الطلب الزائد على قدرة العرض.

عناصر التضخم:

- وجود ارتفاع مستمر للأسعار أي لا يكون هذا الارتفاع وقتياً.
- أن يكون هذا الارتفاع ذاتياً، بمعنى أن لا يكون ناتجاً عن ظرف طارئ مثل الكوارث الطبيعية.
- الطلب على السلع والخدمات أكبر من ما هو معروض منها.

2- أنواع التضخم:

التضخم الظاهر: هو الذي يظهر أثره بشكل مباشر وجلي في ارتفاع الأسعار مما يؤدي إلى ارتفاع المداخيل وغيرها من النفقات التي تتميز بالمرونة.

التضخم الكامن: هو تضخم غير ظاهر للعيان رغم وجوده، وتحصل هذه الحالة عندما تكون هنالك قيود مفروضة على الأسعار وبمجرد رفع هذه القيود تُرفع الأسعار. وينتشر هذا النوع من التضخم في حالات الحرب.

التضخم الجامح: يعتبر من أخطر أنواع التضخم وأكثرها ضرراً بالاقتصاد الوطني. يتميز بارتفاع الأسعار بمعدلات عالية مما يؤدي إلى انخفاض قيمة العملة وحتى إلى انهيارها و فقدان الثقة فيها.

التضخم الزاحف: يتميز بارتفاع الأسعار بمعدلات بطيئة، وهو أقل خطورة على الاقتصاد الوطني.

3- أسباب التضخم:

تضخم ناشئ عن التكاليف: هذا النوع يظهر بسبب ارتفاع تكاليف الاستغلال في المؤسسات الاقتصادية، كرفع أجور العمال.

تضخم ناشئ عن الطلب: هذا النوع يظهر عند زيادة حجم الطلب الكلي الذي يصاحبه عرض ثابت من السلع والخدمات. إذ أن الطلب لا يوافق العرض مما يؤدي إلى ارتفاع الأسعار.

تضخم ناشئ عن الإصدار النقدي: إن الإفراط في إصدار النقود يؤدي إلى حدوث اختلال التوازن بين كمية النقود المتداولة وحجم السلع والخدمات الأمر الذي يؤدي إلى ارتفاع الأسعار.

4- آثار التضخم:

الآثار الاقتصادية	الآثار الاجتماعية
- انخفاض قيمة العملة	- ارتفاع نسبة البطالة
- انخفاض الادخار وزيادة الاستهلاك	- ارتفاع معدل الفقر
- محدودية الاستثمارات	- ظهور الآفات الاجتماعية
- انخفاض الإنتاج	- التأثير السلبي على أصحاب المداخيل الثابتة والمحدودة
- انخفاض معدل الفائدة	

5- وسائل معالجة التضخم:

1) سياسة تجميد الأجور ومراقبة الأسعار:

تعمل الدولة مع أرباب العمل والنقابات على تجميد الأجور لفترة معينة، كما تعمل الدولة على مراقبة الأسعار بهدف الحفاظ على ثبات القدرة الشرائية للأجراء.

2) مراقبة الإصدار النقدي:

يقوم البنك المركزي بوضع سياسة نقدية لمواجهة التضخم وتتمثل في:

✓ رفع سعر إعادة الخصم بهدف التأثير في القدرة الائتمانية للمصارف من أجل تقليل حجم السيولة المتداولة في السوق.

✓ سياسة السوق المفتوحة: يقوم البنك المركزي ببيع الأوراق المالية وذلك من أجل سحب جزء من السيولة المتداولة من السوق.

✓ رفع نسبة الاحتياطي القانوني: المصارف التجارية ملزمة بإيداع جزء من الودائع لدى البنك المركزي ويسمى هذا الجزء بالاحتياطي القانوني، ففي حالة التضخم يقوم البنك المركزي برفع نسبة الاحتياطي القانوني من أجل تخفيض القدرة الائتمانية لدى المصارف التجارية .

✓ رفع سعر الفائدة لتشجيع الادخار بهدف امتصاص الفائض من الكتلة النقدية.

(3) تحقيق التوازن في الميزانية:

في حالة وجود عجز في الميزانية العامة للدولة تقوم الدولة بما يلي:

✓ تخفيض الإنفاق الحكومي.

✓ زيادة الضرائب على السلع الكمالية.

✓ اللجوء إلى الدين (القرض) العام .